١٩١

۱ـ الجوهر النضید شرح تجرید از علامه حلی

۲ـ اثولوجیا

۳ـ شرح الامثلة الصرفیة للطریق عرفانی [illegible]

۱۱۳۴

میکروفیلم تهیه شد
۱۳۸۳/۹/۲۸

آستان قدس

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: مجموعه عربی

مصنف: مشتمل بر «جوهر النضید» و «اثولوجیا» و «شرح امثله عرفانی» و فوائد متفرقه

مؤلف

خطی: نسخ [illegible] سطر محمدعلی متخلص به آزاد

چاپی

سال چاپ یا تحریر: ۱۱۳۳ق عدد اوراق ۱۴۵

جزء کتب: حکمت شماره خصوصی

شماره عمومی: ۱۲۹۰۴ شماره قبض

واقف: [illegible] تاریخ وقف: آذرماه ۱۳۲۵

طول ۲۰/۲ عرض ۱۴/۷ شماره صفحات

این کتاب شرح تجرید از ... الصمد ابن المرحوم محمد ...
... العراقی ... در تعلیقات ...
... مرحوم ...
... فی شهر شعبان المعظم ۱۳۱۱

وصیة لبید

ألا كل شيء ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زائل

ألا إنما الدنيا كمنزل راكب
أناخ عشيا وهو في الصبح راحل

نعيمك في الدنيا غرور وحسرة
وعيشك فيها محال وباطل

ولا تخل من الدنيا [illegible] وإنه
وإن طال العمر فيها فالموت نازل

تزود من الدنيا فإنك ميت
وبادر فإنه لا شك نازل

مضى الدهر والأيام والذنب
وجاء رسول الموت والقلب غافل

کتاب شرح تجرید

النفس [illegible] ما دام
[illegible]
... بعض الحركات ... الدوام
وبعض الحركات [illegible]

كتاب تحرير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله المنفرد بوجوب الوجود المتوحّد بالكرم والجود مبدع المواد الناقصة
بحسب ذواتها وخالق الصوّر المختلفة لتكميلها بحسب استعداداتها واجب الوجود
فلا يتطرّق اليه العدم في حين من الاحيان وواهب كلّ مستكمل كماله فلا خلل
في افعاله ولا نقصان نحمده على نعمه المتواترة ونشكره على الآئه المتظاهرة
والصّلوة على اشرف الانفس الطّاهرة خصوصا على محمّد واله الائمّة الانجم
الزّاهرة وبعد فانّ الله تعالى لما وفقني للاستفادة من شيخنا المولى الامام
الاعظم والعالم المعظم افضل المتاخّرين على الاطلاق واكمل المعاصرين
في الفضائل والاخلاق نصير الملّة والدّين محمّد بن محمّد بن الحسن الطّوسي
قدّس الله روحه الزكيّة وافاض على تربته المراحم الربّانية وقفت على مختصره
الموسوم بالتجريد في المنطق فوجدته قد اشتمل على مسائل شريفة بعبارة
لطيفة يتعسّر الاطّلاع على معانيها ويتعذّر الوقوف على فحاويها فقد جمع
فيه من مطالب القدماء وما زاده المتاخّرين فشرعت في املاء هذا الكتاب
الموسوم بالجوهر النضيد في شرح كتاب التجريد لابانة مشكلاته وتحليل معضلاته
راجيا من الله تعالى النفع به وانتفاع المستفيدين منه وان يرفع ذلك

في صالح العمل انّه المرجوّ لكلّ امل وهو المستعان وعليه التكلان قال بسم الله الرحمن الرحيم
نحمد الله حمد الشاكرين ونصلّي على محمّد واله الطّاهرين وبعد فانّا اردنا ان نحرّر اصول
المنطق ومسائله على الترتيب ونكسوها حليتي الايجاز والتهذيب تحريرا ييسّر
للحافظ تكرارها ولا يتعسّر على الضّابط تذكارها فجعلنا تلك الاصول
مرتّبة في تسعة فصول الاوّل في مدخل هذا العلم اللّفظ يدلّ على تمام معناه
بالمطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى جزئه بالتضمّن كدلالته
على بعض اجزائه وعلى ملزوم خارج عنه بالالتزام كدلالة الضّاحك عليه
اقول ههنا مباحث احدها انّ المنطق هل هو علم ام لا وقد اختلف فيه
والحقّ انّه علم متعلّق بالمعقولات الثّانية وان لم يكن علما متعلّقا بالمعقولات
الاولى وهو داخل تحت مطلق العلم وقول المخالف انّه الة في اكتساب العلوم
فلا يكون علما فهو خطاء لانّه ليس الة لجميعها حتّى البديهيات والنّظريات
التي لا يتطرّق اليها الخطاء بل لبعضها ويجوز ان يكون بعض العلوم الة لغيره
كالهندسيات وغيره الثّاني المنطقي لا نظر له بالذات في الالفاظ لقصد ان
لا بحسب لغة خاصّة بل مطلقا كنظره في تقسيم دلالات الالفاظ وافرادها
وتركيبها وغيرها من المباحث الكليّة المتعلّقة بالالفاظ وهذا البحث غير مختصّ

بالمنطق اذ كلّ علم ينبغي البحث فيه عن الالفاظ مطلقا لكونه طريقا الى تحصيل المعاني
ولهذا قدّم المصنف البحث فيه عن الالفاظ في هذا الفصل وجعله مدخلا
الى هذا العلم لا جزءا منه الثاني الدلالة هي فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
او تخيله بالنسبة الى العالم بالوضع وهي طبيعية كدلالة اح اح على ... وعقلية
كدلالة الصوت على المصوّت ووضعيّة مستفادة من وضع الواضع وهي
التي يبحث عنها ههنا واقسامها ثلثة مطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام
مسمّاه كدلالة الانسان على الحيوان النّاطق معا وتضمّن وهو دلالة اللفظ
على جزء المعنى كدلالة الانسان على الحيوان وحده والناطق وحده والتزام
وهو دلالة اللفظ على معنى خارج من معنى الذي وضع اللفظ بازائه كدلالة
الانسان على الضّاحك وقول المصنّف محمول على اللازم المساوي واعلم
انّ جزء المعنى قد ينسب الى اللفظ بانّه معناه فلهذا احترز في المطابقة بذكر التمام
وان كان لا حاجة اليه الرّابع انّ اللفظ قد يكون مشتركا بين المعنى وجزءه او بينه
وبين لازمه وح يكون لذلك اللفظ دلالة على ذلك الجزء من جهتين فانّه
دلالته عليه من حيث الوضع يكون مطابقة وباعتبار دلالته عليه من حيث
دخوله في المسمّى يكون تضمّنا وكذا في الالتزام وكان الواجب عليه ان يقيد

في الدلالات

٣

في الدّلالات الثلث بقوله من حيث هو كذلك والّا اختلّت الرّسوم ولقد اورد
عليه قدّس سرّه هذا الاشكال واجاب بانّ اللفظ لا يدلّ بذاته على معناه بل باعتبار
الارادة والقصد واللفظ حين اراد منه المعنى المطابقي لا يراد منه معنى التضمّني فهو
انّما تدلّ على معنى واحد لا غير وفيه نظر الخامس دلالة الالتزام شرطها اللزوم
الذهنيّ والّا لم يجب حصول الفهم فتنتفي الدّلالة الخارجي كدلالة احد المتقابلين
على الاخر كالعدم على الملكة وهي دلالة عقليّة وكذا التضمّن وهما تابعان
لدلالة المطابقة لا يوجدان بدونها وقد يوجد هي بدونهما كما في البسايط
وللماهيّات التي لا يستلزم فهم غيرها قال والواحد من الالفاظ يدلّ
على معناه الواحد الموجود في كثيرين على السّواء بالتواطي كالانسان على
اشخاصه ولا على السّواء بالتشكيك كالموجود على الجوهر وقسيمه ويدلّ
على معانيه المختلفة بالاشتراك كالعين على معانيها سواء عمّها الوضع اتفاقا
او خصّ بعضها ثمّ لحق الباقي به بسببه او النقل اقول اللفظ الواحد الدّالّ
على معناه باحدى الدّلالات المتقدّمة بالنّسبة الى معناه على اقسام احدها
العلم وهو الذي يكون معناه شخصا معيّنا ويلحق به المضمر واسماء الاشارة
وثانيها المتواطي وهو ان يكون ~~وجود ذلك~~ المعنى الواحد صادقا على كثيرين بالسّويّة

من غير ان يكون وجود ذلك المعنى في بعض افراده اولى من وجوده في البعض
الاخر ولا اقدم ولا اشد ولا اولى كالانسان فانه موجود في زيد وعمرو
بالسوية اذ انسانية زيد ليس اقدم ولا اشد ولا اولى من انسانية عمرو وثانيهما
المشكك وهو ان يكون وجود بعض افراده اولى واقدم واشد في ذلك المشترك
من البعض الاخر كالموجود على الجوهر وقسيمه اعني العرض فانه للجوهر اقدم منه
للعرض وللعلة اولى من المعلول والواجب اشد منه للممكن وانما لم يقل على الجوهر
والعرض لان لفظ العرض مشترك بين قسمي الجوهر والعرض العام الذي قد يكون
جوهرا فكان يتوهم التكرار للجوهر فازاله باستعمال لفظ القسيم بدل العرض وثالثها
المشترك وهو ان يكون لفظا واحدا لمعنى مختلفا كثيرا كالعين الموضوع للباصرة
وعين الشمس وعين الذهب وغيرها سواء عم الوضع جميع المعاني كهذا المثال
او خص الوضع لبعض تلك المعاني ثم نقل منه الى البعض الاخر اما لمناسبة
بينهما من شبه او غيره كما في الالفاظ المجازية كالاسد للموضوع للحيوان المفترس
المنقول الى الرجل الشجاع للمشابهة في الشجاعة او لا لمناسبة بل بمجرد النقل
كالصلوة الموضوعة للاذكار المعهودة المنقولة الى ذات الركوع والسجود
لا لمناسبة بل بمجرد النقل بينهما سواء كان الناقل الشرع كالصلوة او العرف العام

كالدابة

كالدابة والخاص كالفاعل وللمص جعل المشترك شاملا لهذه الاقسام وهو خلاف
المتعارف اذ المعهود بين ارباب الاصول ان المشترك هو الاول لا غير والثاني
هو الحقيقة والمجاز والثالث هو الالفاظ المنقولة قال والالفاظ الكثيرة يدل
على معناها الواحد بالترادف كالانسان والبشر على معناهما وعلى معانيها
المتكثرة معها بالتباين كالانسان والفرس على معنيهما اقول لما فرغ من البحث
عن نسبة اللفظ الواحد الى معناه شرع في نسبة الالفاظ الى المعاني المتكثرة
وهي قسمان لان الالفاظ المتكثرة اما ان تدل على معنى واحد وتسمى المترادفة
كالانسان والبشر فان معناهما واحد وهو الحيوان الناطق واما ان تدل
على معان متكثرة بتكثرها وتسمى المتباينة كالانسان والفرس فان معناهما
متكثرة بتكثرة لفظهما وانما قيد تكثر المعاني بقوله معها ليخرج عنه الالفاظ
المتكثرة اذا اتفقت في الدلالة على معان متكثرة وكان كل واحد من تلك
الالفاظ موضوعا لكل واحد من تلك المعاني فانها من قبيل المترادفة
وان كثرت الالفاظ والمعاني لان تكثر المعاني لا بسبب تكثر الالفاظ
قال واللفظ الذي لم يجعل لاجزائه فيه دلالة اصلا فهو مفرد كالانسان
والذي جعلت اجزاؤه دالة على اجزاء المعنى فهو مركب كالحيوان الناطق ويسمى
قولا اقول هذه قسمة اخرى للفظ مطلقا وهي ان اللفظ اما ان لا يدل

جزئه على شيء اصلا ويسمى مفردا كالانسان وزيد فان اجزاء هذين لا يدل على شيء اصلا
واما ان تدل جزؤه على جزء المعنى ويسمى مركبا كالحيوان الناطق فان الحيوان يدل على
جزء المجموع معنى الحيوان والناطق وههنا بحثان احدهما ان المفرد قد يكون لبعض
اجزائه دلالة لا من حيث انه جزء من اللفظ المستعمل بل من حيثية اخرى وقصد مغاير
فانه من حيث هو جزء من هذا اللفظ لا يراد منه شيء اصلا وانتفاء الارادة يستلزم
انتفاء الدلالة لانها تابعة اذ الالفاظ انما تدل بحسب الارادة والقصد لا لذواتها
ومثاله ان عبد الله وامثاله قد يكون علما فيكون مفردا وقد يكون نعتا فيكون مركبا
واخطاء من جعله غير مفرد حال كونه علما لما تقدم وثانيهما ان المفرد يدخل فيه
ما ليس له جزء اصلا البتة كق اذا جعلناه علما وما له جزء غير دال اصلا كزيد وما له
جزء صالح للدلالة على غير جزء المعنى كعبد الله وعلى جزئه كالحيوان الناطق اذا
جعل علما قال وينقسم الى تام وناقص لان من المفرد ما يتم دلالته بنفسه
ومنه ما لا يتم والاول ان تجرد عن الوقوع في احد الازمنة الثلثة اللاحقة به
بحسب التصاريف فهو اسم والا فهو فعل ويسمى كلمة والثاني حرف ويسمى اداة
اقول تمام القول ونقصانه تابعان لتمام مفرداته ونقصانها فالتام من القول
هو الذي يتألف من مفردين تامين والناقص منه ما يتألف من مفردين
ناقصين او احدهما ناقص اذا ثبت هذا فالمفرد التام هو ما يتم دلالته بنفسه

كالاسم والفعل اذ كل واحد منهما لا يفتقر في دلالته على معناه الى انضمام الى غيره
وغير التام هو الذي لا يتم دلالته بنفسه ويفتقر في دلالته على معناه الى غيره كالاداة
وقد ظهر من ذلك ان التام شامل للاسم والفعل الا ان الاسم يتجرد عن الدلالة
على الزمان كزيد والفعل هو الذي يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التصاريف
اللاحقة به كقام ويقوم ويسمى كلمة والاداة كفي ولا قال والمانع مفهومه
من وقوع الشركة فيه جزئي كزيد المشار اليه وغير المانع كلي كالانسان وان لم يقع
فيه شركة كالشمس والعنقا اقول هذا تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي وذلك
بحسب معناه فان المعنى ان تشخص يسمى جزئيا حقيقيا كزيد المشار اليه وانما
قيده بالاشارة ليخرج عنه زيد المشترك بين اشخاص متعددة فتشخص المعنى مانع
من وقوع الشركة فيه واما ان لم يمنع معناه من وقوع الشركة فيه فانه يكون كليا
سواء كانت فيه شركة خارجية كالانسان او لم يكن كالشمس فانها غير مشترك
ومع ذلك وهي كلية لان منع الشركة مستند الى غير المفهوم وههنا مباحث
احدها ان الجزئية والكلية للمعنى بالذات وللفظ بالعرض وثانيها ان الجزئية
والكلية من المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الاولى اذ ليست الكلية
والجزئية بماهية مفردة مستقلة في المعقولية وثالثها الكلي على ستة اقسام في المعقولية
بالنظر الى وجود افراده في الخارج احدها ان يكون ممتنع الوجود [illegible] في الخارج
كشريك الباري وثانيها ان يكون ممكن الوجود لكنه غير موجود اصلا

كالعنقاء وثالثها ان يكون موجودا لكن الموجود في واحد مع امتناع مثله
كواجب الوجود ورابعها ان يكون الموجود واحدا مع امكان مثله كالشمس
وخامسها ان يكون الموجود منه كثيرا متناهيا كالكواكب السيارة وسادسها
ان يكون غير متناه كالنفس الناطقة والمص اختصر على بعضها لكن فيه
تنبيها على الباقي لانه ذكر احد قسمي ما يكون الموجود منه كثيرا واحد
قسمي ما يكون الموجود منه واحدا واحد قسمي ما لا يوجد منه اصلا و
يحصل التنبيه على القسم المتروك في كل واحد من المراتب وههنا مباحث اخر
لا اطول بذكرها ذكرناها في كتاب الاسرار قال الموصوف الواحد كالانسان
وصفاتها كالضاحك والكاتب اذا جعل بعضها مقولا على بعض كيف اتفق
كقولنا الانسان ضاحك مثلا فالانسان موضوع والضاحك المقول
عليه محمول وذلك بالمواطاة واما الضحك فمحمول عليه ايضا ولكن بالاشتقاق
اقول لما كان الكلي هو المحمول على كثيرين بالفعل او بالقوة ذكر الحمل والوضع
عقيب الكلي واعلم ان الموصوف قد يحمل صفته عليه كقولنا الانسان ضاحك
وقد يكون بالعكس كعكس المثال ويحمل صفته على اخرى كقولنا الضاحك كاتب
واليه اشار بقوله اذا جعل بعضها مقولا على بعض اذا عرفت هذا فنقول الانسان
ضاحك فالانسان هو الموضوع والضاحك هو المحمول وهذا الحمل يسمى حمل المواطاة
وهو حمل هو هو بمعنى ان ذات الموضوع هي ذات المحمول ويجوز ان يقال ان الموضوع

هو المحمول

ههنا

هو المحمول ونوع اخر من الحمل يسمى حمل الاشتقاق وهو حمل ذو هو كحمل
الضحك على الانسان بمعنى انه مشتق له منه اسم كالضاحك ويحمل عليه
بالمواطاة فيقال المشتق انه محمول بالمواطاة والمشتق منه انه محمول بالاشتقاق قال
وكل اعم من حيث المفهوم فهو بالطبع محمول على ما هو اخص منه كالضاحك
والحيوان على الانسان واما بالعكس فليس كذلك اقول الاعم من الشيء هو الذي
يصدق عليه وعلى غيره ومعنى الصدق هو الحمل فاذن كل اعم فهو بالطبع
محمول على الاخص كالحيوان على الانسان واما بالعكس وهو حمل الاخص
على الاعم فليس حملا طبعيا واعلم ان الاعم قد يكون اعم باعتبار وجوده
في افراد الاخص وغير افراده كالحيوان والانسان وقد يكون اعم باعتبار المفهوم
لا غير كالضاحك فان مفهومه انه شيء ما ذو ضحك من غير التفات الى كون
ذلك الشيء انسانا او لم يكن فان المشتق لا يدل على خصوصيات الحقائق وانما
يستفاد كون الضاحك انسانا من خارج المفهوم فالضاحك من حيث
المفهوم اعم من الانسان ومن حيث الافراد هما متساويان ولهذا قال
المص كل اعم من حيث المفهوم فانه شامل للقسمين قال وكل محمول بالمواطاة
وبالطبع فاما ذاتي لموضوعه واما عرضي له اقول قد بينا ان المحمول قد يكون
بالمواطاة وقد يكون بالاشتقاق وانه قد يكون بالطبع بان يكون اعم وقد
يكون لا بالطبع واذا عرفت هذا فالمحمول بالمواطاة وبالطبع معا اما ذاتي

واما عرضي وانما قيد بالطبع ليخرج مثل قولنا الحيوان انسان فانه وان كان
محمولا بالمواطاة الا انه ليس بالطبع والمراد بالتقسيم ههنا انما هو المحمول بالوضع
والطبع معا وانما انقسم المحمول اليهما لان المحمول اما ان يكون نفس مهية
الموضوع وانما يزيد الموضوع عليه بعوارض مشخصة كقولنا زيد انسان
واما ان يكون جزءا منها كقولنا الانسان حيوان ويقال لهما الذاتي
واما ان يكون عارضا لها كقولنا الانسان ضاحك فانحصر المحمول فيها
قال والذاتي ما يقوم ذاته غير خارج عنه كالحيوان او الناطق للانسان
وكالانسان لزيد وهو غير ما يقوم وجوده اقول الذاتي هو ما يقوم
ذات الشي غير خارج عنه فقولنا ما يقوم ذات الشي يعني به ما لا يتحقق تلك
المهية الا به سواء كان نفس المهية فانها ذاتية لافرادها كالانسان لزيد وعمرو
فان خواص الذاتي موجودة فيها او كان جزءا منها كالحيوان للانسان او الناطق له
وقد منع اكثر القدماء من اطلاق الذاتي على الاول لان الذاتي منسوب الى الذات
والشي لا ينسب الى نفسه وهو ضعيف لانها ذاتية لافرادها لا للمهية نفسها وقولنا
غير خارج عنه لان المقوم قد يطلق على مقوم المهية وهو الذي ذكرناه وقد يطلق
على مقوم الوجود كالعلل وهي خارجة عن المهية فبالقيد المذكور خرج مقوم
الوجود وهذا الذاتي وهو المقوم المهية مغاير لمقوم الوجود فان مقوم المهية
يراد به الجنس والفصل او المادة والصورة وبالجملة جزء الشي اما في الذهن او الخارج
ومقوم الوجود يراد به الفاعل والغاية والموضوع قال والعرضي ما يلحقه بعد
تقومه بالذاتيات اما لازما بينا كالذي للزوايا للمثلث او غير بين يلحقه بتوسط

غيره

غيره كتساوي الزوايا للقائمتين له واما مفارقا بطيئا كالشباب لزيد او سريعا كالقيام له اقول
العرضي في المقابلة الذاتي فلما كان الذاتي هو المقوم للمهية كان العرضي ما يلحقها بعد تقومها
ولا مدخل له البتة في التقوم وهو على قسمين لازم وغير لازم واللازم قسمان لازم المهية
ولازم الوجود ولازم المهية قسمان بين وغير بين فالاقسام اربعة احدها لازم المهية
البين وهو يفسر بامرين احدهما انه هو الذي يكفي تصور المهية في تصوره كزوجية
الاثنين وذي الزوايا للمثلث والثاني الذي يكفي تصور المهية وتصوره في الجزم باللزوم
بينهما مثل كون الاثنين نصف الاربعة والاول اخص وثانيها لازم المهية غير البين
وهو الذي يلحق المهية بتوسط غيره مثل مساوات زوايا المثلث لقائمتين له فانه لازم
له بتوسط ما برهن عليه في الهندسية وثالثها لازم الوجود كسواد الزنجي فانه لما
جاز تصور الزنجي غير اسود لم يكن لازما للمهية بخلاف لازم المهية التي لا يمكن
تصور المهية منفكة عنه ولما لم يفارقه في الوجود كان لازما في الوجود ورابعها العرضي
وهو قسمان بطيء المفارقة كالشباب لزيد وسريعة كالقيام له والبض فهو اما سهل المفارقة
او عسرها قال والمسؤول عنه بما هو مهية هي بجميع ذاتياتها التي يشاركها غيرها
فيها والتي تختص بها فيجب ان يجاب بها اقول قدماء المنطقيين لم يفرقوا بين الذاتي والمقول
في جواب ما هو لان الذاتي عندهم هو جزء المهية لا غير والجزء اما جنس او فصل ولم يميزوا
بين الجنس والفصل كما حكى الشيخ عنهم فلم يبق فرق بين الذاتي والجنس ولما كان الجنس
مقولا في جواب ما هو حسبوا ان المقول في جواب ما هو هو الجنس بسبب ايهام العكس
فلم يبق ذا فرقا بين الذاتي والمقول في جواب ما هو وميز بعضهم بان جعل الذاتي الاعم
هو المقول في جواب ما هو واخرج الفصول عن كونها مقولة في جواب ما هو ورد الشيخ عليهم

بما ذكره للمصر وهو ان السائل بما هو انما يسئل عن المهية وانما هي يتحقق بجميع ذاتياتها
المشتركة بينها وبين غيرها والمختصة بها فان الانسان ليس انما هو انسان بكونه
حيوانا لا غير بل انسانيته انما يتحقق بكونه حيوانا ناطقا اعني الذاتي المشترك والمميز
فيجب ايرادهما معا في الجواب قال فان سئل بما هو عن جزئيات تكثرت بالعدد فقط
كزيد وعمرو معا او فرادى فليجب حالتي الشركة والخصوصية بالحقيقة المتفقة فيها وهي
الانسان وان سئل عما يختلف حقايقها كالانسان والثور معا فيجب بكمال ما يشترك
فيه وحده وهو الحيوان وان خص واحد منها بالسؤال كالانسان فليضم الى ذلك ما يختص به
ايضا كالناطق ويكون عنه الجواب في الحالتين مختلفا اقول والمسئول عنه بما هو اما ان يكون
واحدا او كثيرا فان كان كثيرا فاما ان يكون الكثرة مختلفة بالعدد ولا غير واما ان يكون
مختلفة بالحقايق وان كان واحدا فاما ان يكون شخصا واحدا او مهية كلية والاقسام
اربعة والجواب عنها ثلثة القسم الاول ان يكون المسئول عنه بما هو جزئيات تكثرت
بالعدد لا غير كما لو سئل عن زيد وعمرو وخالد بما هم والثاني ان يكون المسئول عنه
جزئيا واحدا من تلك الجزئيات كما لو سئل عن زيد وحده بما هو لا بمن هو والجواب
عن هذين القسمين واحد وهو الحقيقة المتفقة فيها الافراد وهو الانسان
وهو مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا اما بحسب الشركة فلانه
جواب عن الكثرة ايضا واما بحسب الخصوصية فلانه جواب عن جزئي واحد من تلك
الكثرة ايضا لان السؤال بما هو عن الحقيقة وهي ثابتة في الجميع ولا يزيد كل واحد
منها على صاحبه بعموم حتى يذكر في الجواب الثالث ان يكون المسئول عنه اشياء كثيرة
مختلفة الحقايق كما لو سئل عن الانسان والفرس والثور بما هم والجواب هو كمال ما
يشترك فيه تلك الحقايق وحده وهذا كالحيوان وانما تعين الحيوان في الجواب لانه لو اجاب

بغيره

بغيره لكان ذلك الغير اما اخص او اعم او مساويا والاعم لا يصلح ان يكون جوابا
لانه سئل عن كمال المشترك والاعم من الحيوان ليس هو كمال المشترك بل جزؤه واما
الاخص فانه ليس بمشترك بين الافراد فلا يصلح للجواب واما المساوي فانه لا يدل
على كمال المشترك الا بالالتزام وذلالة الالتزام ههنا مهجورة فتعين الحيوان للجواب
ولهذا قال وحده وهذا الجواب مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة لانه انما يصلح
اذا سئل عن الحقايق المتكثرة ولا يصلح جوابا عن واحد منها بانفراده الرابع
ان يكون المسئول عنه واحدا كليا كما لو سئل عن الانسان وحده بما هو والجواب ههنا
يكون بالحد وهو الحيوان الناطق وهو مقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة
لانه لا يصلح جوابا عن غير هذا السؤال واعلم ان المسئول عنه بما هو ههنا لما كان
واحدا من افراد الجزئيات المتكثرة في القسم الثالث كان الجواب هو الجواب الاول اعني
كمال المشترك مع انضمام ما يختص بهذا الجزئي من الفصول كالناطق ويكون الجواب
في الحالتين مختلفا اعني الجواب عن الانسان حالة انفراده بالسؤال مخالف للجواب عنه
حالة اشتراكه مع غيره في السؤال كما بيناه قال واعمها اعني ما يقال على مختلفة
الحقايق في جواب ما هو بالشركة هو الجنس لكل واحد منها وهي الانواع اقول المقول
في جواب ما هو المتقدمان في جواب اعني المقول في جواب ما هو بحسب شركة المحضة
والجواب المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة اعمها وهو الاول وهو المقول على
مختلفة الحقايق كالحيوان ويقال له الجنس لكل واحد من تلك المختلفات بالحقيقة
وهي الانواع كالانسان والفرس وغيرهما وحده انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين
بالحقايق في جواب ما هو قال وقد يتصاعد الاجناس الى ما لا جنس فوقه وهو جنس
الاجناس اقول يترتب الاجناس في التصاعد اذا كان لمهية واحدة اجناس كثيرة بعضها

فوق لبعض ولا يجب ترتّبها لجواز ان يكون للمهيّة جنس واحد لا جنس فوقه لكن ينتهي في التصاعد
الى جنس ليس فوقه جنس ويسمّى جنس الاجناس كالجوهر وانّما وجب انتهاؤها في
التصاعد لانّه لولا ذلك لزم تركّب المهيّة من اجزاء غير متناهية ويلزم وجود
علل ومعلولات لا يتناهى وهو محال قال ويتنازل الانواع الى ما لا نوع تحته بل تحته
الاشخاص وهو نوع الانواع اقول كما وجب انتهاء الاجناس في التصاعد وجب
انتهاء الانواع في التنازل الى نوع لا نوع تحته ويسمّى نوع الانواع كالانسان فانّه
لا نوع تحته بل الاشخاص المختلفة بالعدد لا غير لانّه لولا انتهاء الانواع في التنازل
لما تحصّلت الاشخاص فلم يكن النوع نوعا حقيقيا ولمّا كان النوع وهو المندرج
تحت غيره كان نوع الانواع هو المندرج تحت جميع الانواع التي هي فوقه مكان نوع
الانواع اسما للنوع الاخير ولمّا كان الجنس هو الذي يندرج غيره تحته كان جنس
الاجناس اسما لما فوق الاجناس كلّها قال وكلّ من المتوسّط جنس لما تحته نوع
لما فوقه اقول المتوسّطات بين الاجناس والانواع يقال لكلّ واحد منها انّه جنس
باعتبار صدقه على كثيرين مختلفين بالحقايق وانّه نوع باعتبار اندراجه تحت غيره
وهذا النوع هو النوع الاضافي وحده لانّه الذي يقع عليه وعلى غيره الجنس في جواب
ما هو قولا اوليا في اقسام الجنس اربعة العالي والسافل والمتوسّط والمفرد ولم
يذكره المصنّف لعدم مثاله في الخارج واقسام النوع اربعة العالي والسافل والمتوسّط
والمفرد ولم يذكره ايضا لعدم مثاله في الخارج وقد ذكرنا في كتاب الاسرار نسبة كلّ واحد
من مراتب الجنس الى كلّ واحد من مراتب النوع بالعموم والخصوص والمباينة قال
وما يقال في جواب ما هو على ما يتكثّر بالعدد فقط نوع لتلك الكثرة ولكن بمعنى
اخر اقول لفظ النوع مشترك بين معنيين احدهما الاضافي وقد تقدّم والثاني

الحقيقي الذي هو احد الكليات الخمس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط
في جواب ما هو فبقيد الاختلاف بالعدد يخرج الجنس والعرض العام وبقيد المقوليّة
في جواب ما هو يخرج الفصل والخاصّة وهذا المعنى غير المعنى الاول لافتراقهما بالحدّ والحقيقة
وتباينهما بالاعتبار والوجود اذ الحقيقي يعتبر بالقياس الى ما تحته والاضافي معتبر
بالقياس الى ما فوقه وجواز تركّب الحقيقي وبساطته كالنوع المفرد ووجوب تركّب
الاضافي من الجنس والفصل ووجود الحقيقي بدون الاضافي كما في البسائط والاضافي
بدونه كما في الاجناس المتوسّطة وقد يتّفقان في التوارد على حقيقة واحدة كالنوع
السافل فبينهما عموم من وجه قال والذي يقال في جواب ايّما هو في جوهره اعني
خصوصيّة كلّ نوع هو فصل مقوّم لذلك النوع ولما تحته مقسّم لجنسه ولما فوقه
اقول كلّ واحد من الانواع المندرجة تحت جنس يختصّ بشيء يميّزه عن الاخر مغاير
لما به الاشتراك وهو خصوصيّة كلّ نوع من تلك الانواع وتلك الخصوصيّة لمّا كانت
مميّزة كانت صالحة للجواب عن السؤال بايّما هو فانّه طالب اي انّما يطلب التميز ولا تصلح
لجواب ما هو لانّه يدلّ على المهيّة بالالتزام وهو مجتنب عنه في جواب ما هو وذلك
كالناطق فانّه اذا سئل عن الانسان فقيل ايّ حيوان هو كان الجواب هو الناطق
فهو يفيد التميز واعلم انّ التميز قد يكون ذاتيا وجوهريا وقد يكون عرضيا فالذي
يفيد التميز الذاتي هو الفصل والذي يفيد التميز العرضي هو الخاصّة فانّها تفيد تميزا
لكنّه عرضي لا جوهري فلهذا قيل في الفصل يقوله في جوهره فرسم الفصل اذا هو كلّي
مقول على الشيء في جواب ايّ ما هو في جوهره ولمّا كان الفصل مقوّما للنوع كان
مقوّما لما تحته لانّ النوع ح يكون جزء لما تحته وجزء الجزء جزء ولمّا كان الفصل
مميّز البعض افراد الجنس عن بعض كان مقسّما له بمعنى انّه يقتضي انقسام الجنس الى طبيعتين

احدهما نوع ذلك الفصل والاخرى غيره فح يكون مقسما لما فوقه لان وجود السافل في
طبيعتين يقتضي وجود العالي فيهما قال فالكليات الذاتية جنس او فصل او نوع
اقول وجه انحصار الكلي اما ان يكون ذاتيا او عرضيا لانه اما مقوم او لا والاول الذاتي
والثاني العرضي وسيأتي بيان اقسامه والذاتي اما ان يكون نفس مهية ملحة من الجزئيات
وهو النوع او جزء منها وهو اما ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع من الانواع
او لا يكون والاول هو الجنس والثاني اما ان يكون مختصا بتلك المهية وهو الفصل او يكون
مشتركا ويكون مساويا لتمام المشترك والا لكان اعم منه فان كان كمال المشترك كان
جنسا والمقدر خلافه والا عاد البحث واذا كان مساويا لتمام المشترك كان فصل جنس
فكان فصلا قال والعرضية ان عرضت نوعا واحدا فقط سواء ساوته او اختصت
ببعضه فهي خاصة وان شملته وغيره فهي عرض عام وهذه هي الخمسة اقول هذان قسمان
للعرضي وهو اما ان يختص بحقيقة واحدة سواء شملها او اختص ببعض افرادها ويسمى
الخاصة وهو كلي مقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان لا يختص
بحقيقة واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها وهو العرض العام فانقسمت الكليات الى هذه
الخمسة اعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام وهذه هي الخمسة المفردة التي
تركب منها الحدود والرسوم قال الفصل الثاني في المقولات من الاجناس العالية
الجوهر اقول لما فرغ من البحث من المقولات الخمسة العارضة لهذه المقولات العشرة شرع
في البحث عنها وان لم يكن من علم المنطق لان موضوع المنطق هو المعقولات الاولى على
الثانية العارضة للمعقولات الاولى فكيف يبحث فيه عن المعقولات الاولى على انه جزء
من علم فانه يكون دول بل قد يبحث عنها فيه للاستعانة به على تحصيل الاجناس والفصول
فيكون معينا على استنباط الحدود والمنتج وان لم يكن من هذا العلم اذا عرفت هذا
فنقول الاجناس العالية التي يندرج تحتها جميع الاجناس عشرة هي المقولات

المذكورة

المذكورة في هذا الفصل احدها الجوهر وقد اختلف في انه جنس ام لا فالاكثر الاوايل على انه
للجوهر جنس عال لاشتراك افراده فيه وامتناع تحققها دونه وتساويها فيه وهذه خواص
للجنس اما المتاخرون فانهم منعوا من جنسيته لوجوه احدها انا قد نعقل كثيرا
من المهيات ونشك في جوهريتها والجنس لا يشك في ثبوته للمهية وثانيها ان
افراده متفاوتة فيه فان المجردات اولى بالجوهرية من المقارنات والشخصيات اولى من
الكليات المنفاوتة فيه على حسب مراتب القرب من الشخصيات والبعد
عنها ولا شيء من اجزاء المهية بمتفاوت فيه وثالثها انه وفصوله ان كانت جواهر ادخل
الجنس في طبيعة الفصل والا لتقوم بالعرض وغير ذلك من الوجوه التي ذكرناه وذكرنا
الاعتراض على اكثرها في كتاب الاسرار قال وهو موجود لا في موضوع والموضوع
محل يوجد متقوما دون ما يحل فيه اقول الحال والمحل لا بد ان يكون لاحدهما
حاجة الى الاخر فان كان المحل مستغنيا عن الحال والحال محتاج اليه سموا المحل موضوعا
والحال عرضا وان كان بالعكس سموا المحل مادة والحال صورة والموضوع والمادة
قد اشتركا في المحلية الا ان الموضوع محل مستغن والمادة محل محتاج كما اشترك
العرض والصورة في الحالية الا ان العرض حال محتاج والصورة حال مستغن فالموضوع
اخص من مطلق المحل فعدمه اعم من عدم المحل اذا عرفت هذا فنقول رسم الاوائل
الجوهر بانه موجود لا في موضوع اي انه مهية وحقيقة اذا وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع اي لا محل يتقوم به ولا يعنى به ان يكون موجودا بالفعل لا في موضوع
والا لكان الشك في وجوده يقتضي الشك في جوهريته وكانت جوهريته
بالفاعل كما ان وجوده به وهو مح وهذا الرسم يشمل الجواهر المجردة والمقارنة اما
المجردة فظاهر واما المقارنة فلانها وان كانت في محل الا انها ليست في موضوع

قال والحال فيه العرض كما ان المادة محل تتقوم بما يحل فيه والحال فيها الصورة قوله العرض
هو الحال في الموضوع على ما بيناه والمادة محل للصورة متقومة بالحال على ما بيناه قال
فالصورة والمادة والجسم المركب منها جواهر وكذلك المفارقات اعني العقل والنفس
اقول هذه اقسام للجواهر لان الجوهر اما ان يكون محلا او لا فالاول المادة والثاني
اما ان يكون حالا او لا والاول الصورة والثاني اما ان يكون مركبا من الحال والمحل او لا
والاول الجسم والثاني اما ان يكون متعلقا بالبدن بالتدبير او لا والاول النفس
والثاني العقل وكلها جواهر لاشتراكها في كونها في كمها موجودة لا في موضوع وان
كان بعضها موجودا في محل لانه لا يلزم من نفي وجودها في موضوع نفي وجودها
في المحل مطلقا قال ومنها الكم وهو ما لذاته يقبل المساوات واللامساوات بالتطبيق
اقول الكم احد الاجناس العوالي وله خواص منها انه الذي لذاته يقبل المساوات واللامساوا
بالتطبيق وهو الذي جعله المص معرفا له وذلك لان المساوات وعدمها قد يلحقان
الاشياء باعتبار المقادير الحالة فيها ولذوي الاعداد باعتبار حلولها فيها وقد يلحقان الاشياء
لذواتها والذي يلحقه المساوات واللامساوات لذاته هو الكم فان العددين لذاتهما
يقال عليهما التساوي والتفاوت وكذلك على الخطين والسطحين والجسمين اما الجسم
الطبيعي فانه انما يقال له انه مساو لجسم اخر طبيعي او متفاوت له باعتبار حلول المقدار
فيه فقيد القبول بالذات يخرج ما يقبل لا لذاته وانما قال بالتطبيق لان التساوي وعدمه
بين الشيئين قد يكون باعتبار التطبيق بان يطبق احد المقدارين على الاخر بان يجعل
المبدا في احدهما مقابلا للمبدا في الاخر والثاني للثاني هكذا وقد يكون لا باعتبار
التطبيق كالتساوي في الثقل مثلا وفي العموم والخصوص وغير ذلك مما يقال عليه التساوي
وعدمه وانما يكون المساوات وعدمها من خواص الكم اذا اعتبر التساوي وعدمه بالتطبيق
قال وينقسم الى متصل قار وهو الخط والسطح والجسم وغير قار وهو الزمان

والمنفصل

والى منفصل وهو العدد والثلثة الاول يختص بالوضع دون الاخيرين اقول لا بد في الكم من جزء
عاد اما بالفعل كما في العدد او بالقوة كما في المقدار اذا عرفت هذا فنقول الكم اذا انقسم فاما
ان يكون بين اجزائه حد مشترك يكون بداية لاحد القسمين ونهاية للاخر وهو المتصل واما
ان لا يكون وهو المنفصل والاول اما ان يكون قارا يوجد اجزاؤه دفعة واحدة او غير قار والقار
اما ان ينقسم في جهة واحدة وهو الخط او في جهتين وهو السطح او في جهات ثلث وهو الجسم
التعليمي وغير القار وهو الزمان والثاني وهو المنفصل هو العدد لا غير والثلثة الاول
اعني الخط والسطح والجسم تختص بالوضع اعني قبول الاشارة الحسية بانه هيهنا او هناك دون الاخيرين
لان الزمان والعدد ليسا في جهة حتى يقبلا الاشارة الحسية قال ومنها الكيف وهو هيئة قارة
لا يقتضي قسمة ولا نسبة اقول الكيف احد الاجناس العوالي ورسم بانه هيئة قارة لا يوجب تصورها
تصور شيء خارج عن حاملها ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محلها اقتضاء اوليا وقولنا هيئة
يشمل جميع الاعراض ويخرج به الجواهر وقولنا قارة يخرج عنه الزمان ومقولتا ان يفعل وان
ينفعل وقولنا لا يوجب تصورها تصور شيء خارج عنها يخرج عنه المقولات النسبية وقولنا
ولا يقتضي القسمة واللاقسمة ليخرج عنه المقدار والنقطة والوحدة وقولنا اقتضاء اوليا ليدخل
في الكيف العلم بالاشياء غير المنقسمة فانه يقتضي اللاقسمة لا اقتضاء اوليا بل باعتبار المعلوم
وهذا الحد اولى من حد المص لانه يدخل فيه النقطة والوحدة والآن مع انها ليست من الكيف قال
وقد يتضاد ويشتد ويضعف اقول من الكيف ما يتضاد في افراده كالسواد والبياض بخلاف
الجوهر والكم فان التضاد منتف عنهما وايضا من الكيف ما يقبل الشدة والضعف كالسواد والبياض
بخلاف الجوهر فان الجسم يشتد في سواده الى ان يبلغ غاية السواد وكذلك ياخذ في الضعف الى ان
يبلغ غاية البياض وهذه الخاصة وهي قبول الاشتداد والضعف لا يوجد في الكم فانه لا يعقل
ثلثة اشد من ثلثة اخرى ولا خط اشد في خطيته من خط اخر وان كان ازيد فان الزيادة غير الشدة
ولا يوجد في الجوهر لان معنى الاشتداد هو اعتبار المحل الواحد الثابت الى حال فيه غير قار يتبدل

نوعيته ويوجد في كل آن نوع من تلك الانواع من غير ان يبقى آنين بحيث يكون في كل آن متوسطا بين
ما يوجد في ذلك الآن وما يكون قبله وبعده وهذا لا يعقل الا في العرض وفي هذا الموضع ابحاث
دقيقة ذكرناها في كتبنا العقلية قال فمنه ما يختص بالكميات كالاستقامة والشكل والزوجية
ومنه الانفعاليات والانفعالات وهي المحسوسات كحمرة الدم والخجل ومنه الملكة والحال وتختص
بذوات الانفس كصحة المصحاح وغضب الحليم ومنه القوة واللاقوة كالمصحاحية والصلابة
وما يقابلهما اقول اقسام الكيف اربعة احدها الكيفيات المختصة بالكميات اما المتصلة
كالاستقامة والانحناء والشكل او المنفصلة كالزوجية والفردية وثانيها الكيفيات المحسوسات
فان كانت راسخة سميت انفعاليات كحمرة الدم وان كانت غير راسخة سميت انفعالات كحمرة
الخجل والثالث الكيفيات النفسانية فان كانت راسخة وهي الملكات كالعلوم وصحة المصحاح
وان كانت غير راسخة فهي الحالات كالظنون وغضب الحليم ورابعها الكيفيات الاستعدادية
فان كان الاستعداد نحو الدفع فهو القوة كالصلابة والمصحاحية وان كان نحو الانفعال فهو
لا قوة لعدم الصلابة وعدم المصحاحية قال ومنها المضاف وهو ما يعقل بالقياس الى غيره
ولا وجود له سوى ذلك كالابوة والبنوة وقد يعرض للمقولات جميعا اقول المضاف من الاجناس
العالية وفيه مباحث احدها في رسمه وهو الذي يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك
وتحقيق هذا الرسم ان من المهيات ما يستقل بالمعقولية من غير حاجة الى غيره يقاس اليه
ومنه ما لا يعقل الا بالقياس الى غيره والثاني هو المضاف وهو قسمان حقيقي ومشهوري
وذلك لانه اذا عقل بالقياس الى غيره فاما ان يكون له وجود خاص سوى ذلك وهو
المضاف المشهوري كالاب والابن فان للاب وجودا مغايرا لمعقوليته بالقياس الى غيره و
اما ان لا يكون له وجود سوى معقوليته بالقياس الى غيره وهو المضاف الحقيقي كالابوة والبنوة
وهو المراد ههنا وثانيها اختلف الناس في وجود الاضافة فاثبته جماعة لان فوقية السماء ليس امرا
عدميا لا غير بل امر متحقق ثابت خارج الذهن وهو غير السماء وغير العدم الصرف فهو ثابت
وانكره جماعة واستدلوا بان الاضافة لو كانت موجودة وهي عرض لافتقرت الى المحل ويكون

حلولها في ذلك المحل اضافة اخرى ويلزم التسلسل اجاب الشيخ عنه بان من المضاف ما هو مضاف
بذاته ومنه ما هو مضاف باعتبار غيره وهذا الاخير يرجع الى الاول وينقطع التسلسل وذلك لان
الابوة مثلا مضافة لذاتها الى الابن وحلولها مضاف لذاته الى المحل فانقطع التسلسل
هذا خلاصة ما ذكره الشيخ وهو غير واف بالمطلوب لان السائل لم يلزم التسلسل باعتبار
ان المضاف دائما انما يكون مضافا باضافة مغايرة له وانما الزم التسلسل من حيث ان الاضافة
اذا كانت موجودة كانت عرضا فتكون حالة في محله ويكون هناك اضافتان احديهما
الابوة وثانيهما الحلول وكل واحدة منهما مضاف لذاته الى غيره لكن الحلول من حيث انه عرض
موجود يفتقر الى محل فيكون حلوله في ذلك المحل اضافة اخرى ويلزم التسلسل وكلام الشيخ
يصلح جوابا على تقدير ايراد السؤال على الوجه الاول اما على هذا الوجه فلا وثالثها اعلم ان
الاضافة قد تعرض لجميع المقولات اما بالجوهر فكالاب والابن مثلا واما الكم فكالاعظم والاصغر
واما الكيف فكالاسخن والابرد واما المضاف فكالابعد والاقرب واما الاين فكالاعلى
والاسفل واما المتى فكالاقدم والاحدث واما الوضع فكالانصب واما الملك فكالاكسى
واما الفعل فكالاقطع واما الانفعال فكالاشد تسخنا قال ومنها الوضع وهو هيئة تعرض
للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه الى البعض لوقوعها في الجهات كالقيام والانتكاس اقول
الوضع يقال بالاشتراك على معان احدها قبول الاشارة الحسية وثانيها هيئة تعرض للجسم
بسبب انتساب بعض اجزائه الى البعض وثالثها هيئة تعرض للجسم بسبب انتساب بعض اجزائه الى البعض
وبسبب انتساب بعض اجزائه الى امور خارجة كالقيام والانتكاس فان القيام والانتكاس انما
يتحقق بنسبتين احديهما للجسم بالنظر الى اجزائه والثانية له بالنظر الى امور خارجة عنه
ككون راسه من فوق ورجليه من سفل ولولا اعتبار النسبة الثانية لكان الانتكاس قياما
واشار المص الى النسبة الثانية بقوله لوقوعها في الجهات قال ومنها الاين وهو كون الشيء
في مكانه كالماء في الكوز اقول الاين احد الاجناس العالية وهو عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه
بالكون فيه وهو امر مغاير للمتمكن والمكان لافتقاره في تحققه اليهما مثل كون الماء في الكوز

هو حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي هو كون الشيء في مكانه المختص به وغير الحقيقي مثل كون زيد في الدار
او في السوق قال ومنها متى وهو كون الشيء في زمانه كقيام زيد الساعة اقول متى احد الاجناس
العالية وهو عبارة عن كون الشيء في زمانه او طرفه وهو مغاير للشيء او الزمان على ما سلف
في الاين كقيام زيد الساعة قال ومنها الملك والجده وله وهو التملك للشيء وقيل كون الشيء
مشمولا بما ينتقل بانتقاله كالتلبس والتختم اقول الملك احد الاجناس العالية قال الشيخ
ابو علي في الشفا مقولة الملك لا احققها ويشبه ان يكون عبارة عن كون الشيء مشمولا
لغيره ينتقل بانتقاله كالتلبس والتختم واما المص فانه عبارة جعلها عن نسبة التملك
قال وباعتبار وقوع الاشتباه فيها وضع الاوائل لها الملك والجده وله التوقف على معانيها
واشكل عليه بان التملك من باب المضاف وللمانع ان يمنع من ذلك وان كانت الاضافة
عارضة له قال ومنها ان يفعل وان ينفعل وهما هيئتان غير قارتين يعرضان للمؤثر والمتاثر
حال التاثير والتاثر كالاحراق والاحتراق في النار والحطب اقول مقوله ان يفعل احد الاجناس
العالية وكذا مقوله ان ينفعل فان يفعل هيئة غير قارة يعرض المؤثر حال تاثيره كالاحراق
في النار وان ينفعل هيئة غير قارة يعرض للمتاثر حالة التاثر كالاحتراق في الحطب ولا يقال ان
على الفعل والانفعال بعد استقرارهما انقيادا للصورة في حالة الفعل والانفعال قال وهذه الفعل بل ع
هي المقولات العشرة وكون التسعة عرضا عرضي لها اقول هذه المقولات العشرة هي الاجناس
العالية ولا جنس سواها والوقوف على ذلك من عسر الامور وواحد من هذه العشرة جوهر
والتسعة الباقية اعراض وصدق العرض عليها صدق العارض على معروض لا صدق الجنس
على انواعه لان معنى العرض وهو العروض للشيء وهو نسبة العارض الى المعروض فهو متاخر
والجزء متقدم ولان كثيرا من المقولات تعلم حقايقها ونشك في عرضيتها فلا يكون
العرض جنسا قال والمتقابلان شيئان يمتنع تعلقهما بموضوع واحد ينسبان اليه من جهة
واحدة ولعقل او يوجد احدهما بازاء الاخر او في غاية البعد عن الاخر اقول هذا رسم المتقابلين
ويفهم منه معنى التقابل فقولنا شيئان شامل المتقابلان وغيرهما وقولنا يمتنع تعلقهما

بموضوع

بموضوع واحد احترزنا به عن غير المتقابلين مما لا يمتنع تعلقهما بموضوع واحد كالسواد
والحركة وقولنا ينسبان اليه احترزنا به عن موضوع لا يصح نسبة الشيئين اليه كالسواد والحركة
اذا نسبتا الى المجردات فانهما شيئان يمتنع تعلقهما بالمجردات وليسا متقابلين لما لم
يصح نسبتهما اليه وقولنا من جهة واحدة احترزنا به عن الاضافتين اذا تعلقتا بموضوع
واحد لا من جهة واحدة فانهما لا يتقابلان كابوة زيد لعمرو وبنوته لخالد اذا عرفت هذا
فالمتقابلان ان عقل احدهما بازاء الاخر فهما المتضايفان وان وجد احدهما بازاء الاخر
فهما العدم والملكة ان اختصا بموضوع واحد والا فهما السلب والايجاب وان وجد
احدهما في غاية البعد من الاخر فهما الضدان قال واقسام التقابل اربعة اولها
الايجاب والسلب كقولنا فرس ولا فرس او زيد كاتب زيد ليس بكاتب وهو بحسب القول
وثانيها التضايف وقد مر ذكره وثالثها التضاد ورابعها العدم والملكة اقول المتقابلان اما
ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا والثاني اما ان ينظر الى الوجود
والعدم في اللفظ والقول لا غير او بالنسبة الى الوجود الخارجي والاول هو تقابل السلب والايجاب في الذهن بدل
سواء اخذ بالنسبة الى المفردات كقولنا فرس ولا فرس او الى المركبات كقولنا زيد كاتب
زيد ليس بكاتب وهذا التقابل بحسب اللفظ والقول والثاني هو تقابل العدم والملكة
كتقابل البصر والعمى ولما اذا كانا وجوديين فاما ان يكون بينهما غاية البعد او يكون احدهما
معقولا بالقياس الى الاخر والاول التضاد كتقابل السواد والبياض بالقياس الى الاخر
والثاني التضايف وقد مضى بيانه في المقولات قال والمشهور ان الضدين امران ينسبان
الى موضوع ولا يمكن ان يجتمعا فيه كالذكورة والانوثة والتحقيق يقتضي كونهما موجودين
في غاية التخالف تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضوع او يرتفعا عنه كالسواد
والبياض اقول تقابل الضدين يطلق في المشهور على معنى وفي التحقيق على معنى اخص اما
في المشهور فيطلق الضدان على كل امرين ينسبان الى موضوع واحد ولا يمكن ان يجتمعا فيه
سواء كانا وجوديين او احدهما وجوديا وسواء اندرجا تحت جنس قريب اولا كما يجعلونه

الذكورة ضد الانوثة واما بحسب التحقيق هو مصطلح الحكماء فيطلق الضدان على كل وجوديين
بينهما غاية التباعد بشرط اندراجهما تحت جنس قريب يصح بينهما ان يتعاقبا على موضوع
واحد وارتفاعهما معا عنه فقولنا وجوديين يخرج منه العدم والملكة كالذكورة والانوثة
وقولنا بينهما غاية التباعد يخرج منه الحمرة والخضرة مثلا وقولنا تحت قريب يخرج عنه مثل
العشق الذي هو مستفاد من افراط قوة الجذب والانتقام الذي هو من افراط قوة
الدفع قال واما الملكة فالمشهور انها ما يوجد في موضوع وقتا ما ويمكن ان ينعدم
عنه ولا يوجد بعده كالابصار والعدم انعدامها عنه في وقت امكانها كالعمى والتحقيق
يقتضي انها ما ينسب الى موضوع يكون طبيعة ذلك الموضوع الشخصية او النوعية او الجنسية
قابلة له كالزوجية والعدم عدمها بالنسبة الى قابلها كالفردية اقول كما اختلف في تفسير الضد
بحسب الشهرة والتحقيق كذلك اختلف في تفسير الملكة بحسب الشهرة والتحقيق اما بحسب الشهرة
فانها عبارة عما يوجد في موضوع وقتا ما ويمكن ان ينعدم ولا يوجد بعده كالابصار
لا الابصار الفعلي بل القوة على الابصار ولا القوة مطلقا كما في الجنين بل القدرة على الابصار
ويمكن ان ينعدم عن موضوع اي يستحيل الى العدم من غير عكس والعدم انعدام
تلك الملكة وارتفاع ذلك التهيؤ كالعمى فانه ليس عدم البصر مطلقا بل عدمه في وقت
امكانه وتهيؤ الموضوع له واما بحسب التحقيق فان الملكة ما ينسب الى موضوع قابل له لا بحسب
طبيعة شخصية لا غير بل بحسب طبيعة نوعية او جنسية وذلك كالبصر بالنسبة الى الاكمه فان
طبيعة شخصه وان لم يكن قابلة الا ان طبيعة نوعه وهي الانسانية قابلة له وبالنسبة الى العقرب
فان الابصار غير ممكن لشخص العقرب ولا لنوعها بل لجنسها وهو كونها حيوانا قال وظاهر ان حكم
هذين القسمين في العموم بحسب الاعتبارين متعاكس اقول ظاهر من تفسير التضاد والملكة بحسب الشهرة والتحقيق
تعاكسهما في العموم والخصوص وذلك لان التضاد بحسب الشهرة قد بينا انه لا يشترط فيه كونهما وجوديين
ولا غاية التباعد وبحسب التحقيق يشترط فيه ذلك فالتضاد بحسب الشهرة اعم منه بحسب التحقيق واما
الملكة فانها بحسب الشهرة عبارة عن تهيؤ الموضوع الشخصي للشيء والعدم ارتفاع تهيؤ ذلك الموضوع
وبحسب التحقيق عبارة عن تهيؤ الموضوع الشخصي او النوعي او الجنسي للشيء والعدم ارتفاع ذلك التهيؤ

عن ذلك

عن ذلك الموضوع الشامل للثلاثة فالملكة بحسب الشهرة اخص منه بحسب التحقيق وقد كان التضاد بحسب
الشهرة اعم منه بحسب التحقيق فتعاكس حكمهما في العموم بحسب الشهرة والتحقيق قال والمتقدم والمتاخر يكونان
بالزمان كالاب وابنه او بالذات كالعلة ومعلولها او بالطبع كالواحد والاثنين او بالوضع كالصف
الاول والثاني او بالشرف كالمعلم ومتعلمه وكذلك المعية وما في هذا الفصل لا يتعلق بهذا العلم ولكنه
يفيد فيه اقول الحكماء حصروا انواع المتقدم في هذه الخمسة ولم يقيموا برهانا يدل على الحصر الذي من
الاستقراء ونقضه المتكلمون بتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض واعتذارات الفلاسفة فيه ضعيفة
ذكرناها وبينا ضعفها في كتاب الاسرار والمناهج اذا عرفت هذا فنقول المتقدم يقال عند الاوائل
بخمسة معان احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر لكل احد كتقدم الاب على الابن بمعنى ان للاب وجودا
في زمان وللابن وجودا في زمان اخر وزمان الاب متقدم على زمان الابن فيقال للاب انه متقدم
على الابن بالزمان وثانيها التقدم بالذات وهو التقدم بالعلية كتقدم الشمس على الضوء وحركة
الاصبع على حركة الخاتم فانا نعلم انه لولا حركة الاصبع لا يتحرك الخاتم فهذا الترتيب العقلي هو المعني
بالتقدم بالعلية وهو خفي عند جماعة من الناس وثالثها التقدم بالطبع وهو كتقدم الواحد على الاثنين
فانه لولا الواحد لم يتحقق للاثنين وجود وقد يتحقق الواحد وان لم يكن الاثنان موجودا هذا الترتيب
المعلوم هو المراد بالتقدم الطبعي والفرق بين هذا النوع من التقدم وبين الاول ان المتقدم هناك
كان كافيا في وجود المتاخر بحيث يستحيل انفكاكه عنه والمتقدم هنا ليس علة تامة في المتاخر اذ قد يكون
وجود المتقدم وان لم يكن المتاخر ثابتا ورابعها التقدم بالرتبة الحسية كتقدم الصف الاول على الصف
الثاني بالنظر الى الامام او الرتبة العقلية كتقدم الجنس على النوع ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى العموم
وخامسها التقدم بالشرف والفضيلة كتقدم العالم على متعلمه واذا عرفت اصناف التقدم فاعرف منها
اصناف التاخر وهو ظاهر وكذا اصناف المعية الا في المعية بالعلية لاستحالة اجتماع علتين على معلول
واحد والمصنف اطلق ذلك وليس بجيد وهذا الفصل خارج عن هذا الفن لما بينا لكنه مفيد فيه لاحتياج
المنطقي في اكتساب الحدود والمقدمات اليه لانه متى لم يعرف ان تحديده وكل واحد من حدي مطلوبه
تحت اي جنس من الاجناس العالية تقع لم يقدر على تحصيل الفصول والحد الاوسط قال الفصل الثالث

في القضايا واحوالها وجود الشيء في الكتابة بحسب الاغلب يدل على وجوده في العبارة وهو دائما يدل على
وجوده في الاذهان وهما بالوضع وهو على الذي في الاعيان وهو بالطبع والاطراف بتوسط الاوساط
اقول لما فرغ من البحث عن المفردات المفيدة لاكتساب التصورات شرع في المركبات اعني القضايا
واحكامها المفيدة لاكتساب التصديقات وقبل ان يشرع في المقصود ومهد قاعدة يدلت على العلاقة
الراسخة بين اللفظ والمعنى بحيث يؤثر احوال اللفظ في احوال المعنى اذا عرفت هذا فنقول للشيء وجود في الاعيان
ذاتي الا بالنظر الى اذهان المتصورين ووجود في الاذهان اذا تصور وحصلت صورته في ذهن المتصور له
ووجود في العبارة اذا تلفظ باسم الدال عليه ووجود في الكتابة اذا رقم صورة تدل على لفظ الدال عليه
فالوجود في الكتابة يدل غالبا على وجوده في العبارة لا دائما اذ قد يوجد كتابة من غير تلفظ
لعبارة بل قد ينتقل الذهن منها الى المعنى من غير ذكر المكتوب اما الوجود في العبارة
فانه دائما يدل على وجوده في الذهن اذ المتلفظ بالاسم انما يتلفظ به اذا تصور معناه
اما اجمالا او تفصيلا وهاتان الدلالتان وضعيتان تختلف باختلاف الاوضاع واما
دلالة ما في الذهن على ما في الخارج فهي طبيعية لا تختلف باختلاف الناس واعلم ان اقول
الوجود على الخارجي بحسب الحقيقي وعلى الباقية بحسب المجاز واعلم ان الاطراف يدل بعضها على
بعض بتوسط الاوساط كدلالة الوجود في الكتابة على الوجود الخارجي فانها انما هو بواسطة
دلالة الكتابة على العبارة ودلالة العبارة على الوجود الذهني ودلالة الوجود الذهني على الخارجي
قال الاقاويل انواع منها التقييدي وهو في قوة المفردات كالحيوان الناطق فهو بمنزلة الانسان
اقول القول هو اللفظ المركب وهو اما تام او غير تام فغير التام اما تقييدي وهو ان يكون
الجزء الثاني قيدا في الاول يخصص به كالحيوان الناطق وهو في قوة المفرد لدلالته على ما دل عليه
الانسان وهو لفظ مفرد وهذا النوع من المركب هو المستعمل في الحدود والرسوم واما غير تقييدي
وهو غير مستعمل في شيء من الصناعات الا بانضمام غيره اليه كقولنا زيد في الدار قال ومنها الخبري وهو
الذي يعرض له لذاته ان يكون صادقا او كاذبا ويسمى قولا جازما وقضية وهما اختص بالنقل بالعلوم
وسائر الانواع كالاستفهام والامر والتعجب اخص بالمحاورات اقول هذا هو نوع الثاني
من انواع المركب وهو التام وهو اما ان يكون محتملا للصدق والكذب لذاته او لا يكون والاول

هو الخبر

هو الخبر والقضية والقول الجازم كقولنا الانسان حيوان فانه يصح عليه تواردا الصدق والكذب
لذاته وهذان النوعان اعني المركب التقييدي والخبري اختص بالعلوم لان الاول يستعمل في
الحدود والرسوم والثاني يستعمل في القياس والاستقراء والتمثيل والثاني وهو الذي لا يحتمل
الصدق والكذب لذاته واما ان يدل على طلب الفعل دلالة وضعية وهو الامر ان كان
مع الاستعلاء والا فالدعاء ان كان مع الخضوع والالتماس ان كان مع التساوي
وان لم يدل على طلب الفعل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب والقسم والنداء
وهذه المركبات اختص بالمحاورات كما يستعمل مثل هذه في الخطابة والشعر كثيرا واعلم ان هذه
الانواع قد يحتمل الصدق والكذب ايضا فان من قال ليت لي مالا يقال له صدقت او كذبت
بواسطة التمني لا لذاته ولذا من قال اضرب فانه يحتمل الصدق والكذب باعتبار اريد الضرب
فقيد قولنا لذاته يخرج هذه الانواع عن ان يكون اخبارا قال وكل قضية يشتمل على جزئين
ما يحكم عليه وما يحكم به اقول القضية هي القول المركب الذي يحكم فيه بصدق الثاني على ما
يصدق عليه الاول او بمصاحبته له او بمعاندته له او سلب ذلك كقولنا الانسان حيوان فلا بد
فيها من جزئين الصادق على الشيء وهو المحكوم به والذي يصدق عليه المحكوم به وهو المحكوم عليه
ويشتمل ايضا على رابطة لكن الجزئين الاولين هما المادتان وكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فقد حكمنا باستصحاب وجود النهار لطلوع الشمس وكقولنا اما ان يكون
العدد زوجا او فردا فقد حكمنا بالمعاندة بينهما قال والتاليف الاول يكون من مفردات تامة
الدلالة اجزائه موضوع هو اسم لا محالة ومحمول يرتبط به برابطة فربما لا يتلفظ بها ويكون القضية
ثنائية كقولنا زيد كاتب او يتلفظ فيصير ثلاثية كقولنا زيد هو كاتب وفي الفارسية لابد
منها وهي لفظ است بلغتهم اقول التاليف قسمان اول وثان فالتاليف الاول وهو المؤلف
من المفردات لانه اول تاليف يقع في القضايا والثاني هو المؤلف من قضايا مؤلفة من مفردات
او غيرها فالاول وهو المؤلف من المفردات التامة وهو اما اسمان او اسم محكوم عليه وفعل
محكوم به كقولنا الانسان حيوان والانسان يكتب فالانسان هو احد جزئي هذا التاليف

وهو المحكوم عليه يسمّى موضوعاً ويجب ان يكون اسماً لاستحالة الاخبار عن معنى الافعال والحروف
بمجرد ذكرهما والمحمول جزء ثان يسمّى المحمول وهو قد يكون اسماً وقد يكون فعلاً لصحّة الاخبار بالقسمين
والنسبة بربط المحمول بالموضوع وهو الجزء الثالث للقضيّة وهو الجزء الصوري وهي اعني الرابطة قد تكون
مذكورة في اللفظ فيسمّى القضيّة ثلاثيّة لاشتمالها على اجزاء الثلاثة كقولنا الانسان هو كاتب
فان لفظ هو رابط بين الموضوع والمحمول وقد يحذف للعلم بها كقولنا الانسان كاتب وتسمّى القضيّة
ثنائيّة وهذا في لغة العرب وقد يجب ذكر الرابطة في بعض اللغات كالفارسيّة مع عدم العطف
قال والمؤلفة هذا التأليف حمليّة امّا موجبة يحكم فيها بكون المحمول مقولاً على ما يقال عليه
الموضوع سواء كان الموضوع هو الذات او الذات مع الصفة مثال الاوّل قولنا الانسان كاتب
فان معناه ان ما يقال عليه الانسان نوع عليه الكاتب لكون الانسان يقال على نفسه لانه نفس الذات
لا صفة خارجة عنها مثال الثاني قولنا الضاحك كاتب لانّ معناه انّ ما يقال عليه الضاحك يقال
عليه الكاتب لكن الضاحك صفة معقولة على الانسان لا نفس الانسان السالبة هي التي يحكم فيها
بسلب المحمول عمّا يقول عليه الموضوع سواء كان الموضوع نفس الذات كقولنا الانسان ليس بكاتب
او صفة خارجة عنه كقولنا الضاحك ليس بكاتب **قال** والتأليف الثاني يكون من القضايا
والمؤلفة شرطيّة يسمّى جزءاه مقدّماً وتالياً وهي امّا بمصاحبة وتسمّى متصلة كقولنا في الايجاب
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي السلب ليس ان طلعت الشمس فالخفاش يبصر او بمعاندة
وتسمّى منفصلة كقولنا في الايجاب العدد امّا زوج وامّا فرد وفي السلب ليس العدد امّا زوجاً
او منقسماً بمتساويين وروابطها ادوات الشرط والجزاء والعناد **اقول** التأليف الثاني هو الذي
يقع بين القضايا ولمّا كان الحكم بين القضيّتين ليس بان يكون احدى القضيّتين هو الاخرى
لانّ بعض الاقوال الجازمة لا يكون هو البعض الآخر كما كان في الحمليّات فوجب ان يكون
الحكم فيها انّما هو الملازمة بعض القضايا لبعض او السلب الملازمة او بمعاندة بعضها لبعض
او سلب المعاندة والّا انتفى التركيب بينها اذا عرفت هذا فنقول هذا النوع من التركيب يسمّى
شرطيّاً امّا في المتصلة فبالحقيقة لوجود حرف الشرط فيها وامّا في المنفصلة فبالمشابهة بينهما
من حيث وقوع التركيب بين القضايا فيهما ويسمّى الجزءان في هذا التركيب مقدّماً وتالياً فالمقدّم
في المتصلة هو الذي يقترن به حرف الشرط وهو قولنا ان كانت الشمس طالعة مثلاً والتالي

وفي نسخة اخرى انّما هو ملازمة او سلب الملازمة

16

هو الذي يقترن به حرف الجزاء وهو قولنا فالنهار موجود والمقدّم في المنفصلة غير متميّز عن التالي
في الطبع لانّ معاندة احد الشيئين للآخر يستلزم معاندة الآخر له فايّهما جعل المقدّم صحّ وكانت
القضيّة واحدة بخلاف المتصلة التي في طبيعة احد جزئيها ان يكون ملزوماً والآخر لازماً اذا عرفت
هذا فنقول الشرطيّة امّا متصلة ان حكم فيها بالمصاحبة بين الجزئين او سلب المصاحبة كقولنا
في الايجاب ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي السلب ليس ان كانت الشمس طالعة فالخفاش
يبصر وامّا منفصلة ان حكم فيها بالمعاندة بين الجزئين او سلبها كقولنا العدد امّا زوج او فرد وليس
العدد امّا زوجاً او منقسماً بمتساويين وروابط المتصلة هي ادوات الشرط كان الشرطيّة وفاء الجواب
وروابط المنفصلة هي ادوات العناد كامّا واو **قال** وقد يتألف الشرطيّة من الحمليّات والشرطيّات
مرّة بعد اخرى **اقول** لمّا كانت الشرطيّات مؤلّفة من قضيّتين وكانت القضيّة منقسمة الى الحمليّة
والشرطيّة انقسم تركيب الشرطيّة الى ثلثة اقسام احدها ما يتركّب من حمليّتين وهو الشرطيّة البسيطة
وثانيها ما يتركّب من الشرطيّتين وثالثها ما يتركّب من الحمليّة والشرطيّة ثمّ ان الشرطيّة قد تكون متصلة
ومنفصلة فانقسم ما يتركّب من الشرطيّتين او من الشرطيّة والحمليّة الى ما يتركّب من متصلتين او
منفصلتين او متصلة ومنفصلة او متصلة وحمليّة او منفصلة وحمليّة ثمّ انّ مقدّم المتصلة
لمّا تميّز عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة لكانت اقسام المتصلة تسعة واقسام المنفصلة والمتصلة
ستّة امثلة المتصلة اوّلها ما يتركّب من حمليّتين كقولنا كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وثانيها ما يتركّب من متصلتين كقولنا كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلّما كان النهار معدوماً كانت الشمس غاربة وثالثها ما يتركّب من المنفصلتين كقولنا كلّما كان العدد امّا زوج
او فرد فالكواكب امّا زوج او فرد ورابعها ما يتركّب من حمليّة ومتصلة والحمليّة مقدّم كقولنا كلّما كان
طلوع الشمس علّة لوجود النهار فكلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها ما يتركّب من حمليّة
ومتصلة والمتصلة مقدّم كعكس المثال وسادسها ما يتركّب من حمليّة ومنفصلة والحمليّة مقدّم
كقولنا كلّما كان هذا عدداً فهو امّا زوج وامّا فرد وسابعها ما يتركّب منهما والمنفصلة هي المتقدّم
كعكس هذا المثال وثامنها ما يتركّب من متصلة هي المتقدّم ومنفصلة كقولنا كلّما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فامّا ان يكون الشمس طالعة وامّا ان لا يكون النهار موجوداً وتاسعها

ما يتركب من منفصلة هي المقدم ومتصلة كعكس المثال امثلة المنفصلة اولها ما يتركب من حمليتين
كقولنا العدد اما زوج واما فرد وثانيها ما يتركب من متصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ثالثها ما يتركب من منفصلتين
كقولنا اما ان يكون العدد اما زوجا واما فردا واما ان يكون العدد اما زوجا واما منقسما بمتساويين
ورابعها ما يتركب من حملية ومتصلة كقولنا اما ان يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وخامسها ما يتركب من حملية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون
هذا عددا واما ان يكون زوجا او فردا وسادسها ما يتركب من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وقد بقي
التركيب من الشرطيات المتصلة والمنفصلة مرة بعد اخرى **قال** وهذا التاليف يخرج اجزائها عن ان يكون
قضايا فتصير الايجاب والصدق ومقابلاهما متعلقة بالربط ولا يلتفت فيها الى احوال اجزائها
اقول هذا التاليف الشرطي يخرج اجزاء القضية عن ان يكون قضايا محتملة للصدق والكذب لانا اذا
قلنا الشمس طالعة احتمل الصدق والكذب فاذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود خرج قولنا
الشمس طالعة والنهار موجود عن ان يكونا قضيتين ولم يبق الصدق والكذب متوجها الا الى الاتصال
فانه يمكن تركيب المتصلة الصادقة من كاذبتين كقولنا ان كان الانسان حجرا فهو ناهق وكذلك
قد يتركب المتصلة الكاذبة من صادقتين كقولنا ليس ان كان الانسان حيوانا فهو ناطق فقد ظهر
ان الصدق ومقابله اعني الكذب توجه الى الاتصال لا الى اجزاء القضية وكذلك الايجاب ومقابله اعني السلب
متوجه انهم الى الاتصال لا الى اجزاء القضية فقد تركب الموجبة من سالبتين كقولنا كلما لم يكن العدد
زوجا لم يكن منقسما بمتساويين وقد يتركب السالبة من موجبتين كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود وكذلك الحكم في المنفصلة **قال** ومن المتصلة لزومية كقولنا ان كان زيد يكتب فهو متحرك
يده ومنه الاتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق **اقول** المتصلة قد يكون لزومية و
قد يكون اتفاقية لان الاتصال بين المقدم والتالي ان كان لعلاقة بينهما كالعلية والتضايف
كانت لزومية كقولنا كلما كان زيد يكتب فهو يحرك يده فان الكتابة يستلزم حركة اليد ويمتنع انفكاكها
عنها وان كانت الاتصال لا بسبب بل بمجرد الاتفاق والمصاحبة سميت اتفاقية كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق فانه ليس بين كون الانسان ناطقا وكون الحمار ناهقا مصاحبة لزومية بل مجرد الاتفاق
قال والكاذب يستلزم الكاذب او الصادق والصادق لا يستلزم الكاذب وقس الممكن والمحال عليهما
اقول قد بينا ان الصدق ومقابله اعني الكذب انما يتعلق بالاتصال والانفصال لا باجزاء القضية اذا ثبت

بزاغا

17

هذا فالمتصلة اللزومية يصدق عن صادقين كقولنا كلما كان الانسان حيوانا كان جسما وعن كاذبين
كقولنا كلما كان الانسان حمارا كان ناهقا وعن مقدم كاذب وتالي صادق كقولنا كلما كان الانسان
حمارا كان حيوانا لان اللازم جاز ان يكون اعم من الملزوم ولا يمكن ان يتركب من مقدم صادق
وتالي كاذب والا لزم صدق الكاذب وكذب الصادق لان قضية اللزومية انه اذا صدق الملزوم
صدق اللازم واذا كذب اللازم كذب الملزوم ومن الممكن والمحال على الصادق والكاذب وذلك
لان المحال يجوز ان يستلزم الممكن ولا يمكن استلزام الممكن المحال **قال** ولا اتفاقية الا عن صادقتين
اقول الاتفاقية تعتبر باعتبارين احدهما التي يحكم فيها باجتماع المقدم والتالي على الصدق من غير ملازمة
بينهما كقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا والثاني التي يحكم فيها بصدق التالي مطلقا سواء
كان المقدم صادقا كهذا المثال او كاذبا كقولنا كلما كان الخلاء موجودا فالانسان ناطق والاول اخص
من الثاني وهي المستعملة في هذا الكتاب ولا يمكن ان يصدق الا عن صادقتين واذا عرفت ما يتركب
منه الصادقة فالكاذبة ما تركب من مقابلاته **قال** والمنفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو كما مر و
بيانك عما في قوة طرفي النقيض **اقول** قد بينا ان المنفصلة هي التي يحكم فيها بالمعاندة بين القضيتين
ولما كانت اقسام المعاندة ثلثة لان التعاند اما في طرف الوجود خاصة او العدم خاصة او فيهما
معا كانت اقسام المنفصلة ثلثة احدها التي يحكم فيها بالمعاندة بين طرفيها في الصدق والكذب
معا على معنى انه لا يمكن اجتماع طرفيها على الصدق ولا على الكذب كقولنا العدد اما زوج
او لا زوج ويسمى الحقيقية وهي المانعة للجمع والخلو وتركيبها انما يكون من القضية ونقيضها او من
القضية ومساوي نقيضها لان الشيء ونقيضه لا يمكن اجتماعهما في الوجود والعدم وكذا الشيء و
مساوي نقيضه لاستلزام وجود احد المتساويين وجود المساوي الاخر واستلزام عدمه
اما الاعم من النقيض فانه لا يمنع الجمع بين الشيء وبينه والاخص لا يمنع من الخلو عن الشيء وعنه
فتعين تركيبها مما قلناه **قال** ومنها ما يمنع الجمع فقط كقولنا هذا الشخص اما حجر او شجر ويحدث
من تخصيص احد الطرفين **اقول** هذا هو القسم الثاني من اقسام المنفصلة وهي التي يحكم فيها
بامتناع اجتماع جزئيها على الصدق خاصة ويسمى مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه
يستحيل اجتماعهما على الصدق ويمكن كذبهما معا والتعاند بين جزئيها انما هو في الصدق خاصة
وهي مؤلفة من الشيء والاخص من نقيضه لان نقيض الحجر هو اللاحجر والشجر اخص منه فاذا حذف
اللاحجر واورد بدله الشجر كانت مانعة الجمع وكذا نقيض الشجر هو اللاشجر والحجر اخص منه فاذا حذف

اللاشجر واورد بدله الحجر حدثت المنفصلة المذكورة وانما منعت الجمع خاصة لاستحالة اجتماع الشيء مع ما هو اخص
من نقيضه لان وجود الخاص يستلزم وجود العام ولما جاز ارتفاع الشيء مع ما هو اخص من نقيضه
ولا يلزم منه رفع النقيضين لم يمنع الخلو قال او يمنع الخلو فقط كقولنا زيد اما في الماء واما غير غريق
وبحيث من تعميمه اقول هذا هو القسم الثالث من المنفصلة وهو المسمى بمانعة الخلو كقولنا زيد
اما ان يكون في الماء واما ان لا يغرق فانه يستحيل ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما ان يكون في الماء ولا يغرق
فالتعاند بين جزئيها انما هو في الكذب لا غير وهي مؤلفة من الشيء وما هو اعم من نقيضه
لان نقيض الكون في الماء عدم الكون في الماء وعدم الغرق اعم من عدم الكون في الماء لصدقه معه
وبدونه فاذا حذف اللاكون في الماء واورد بدله عدم الغرق حدثت مانعة الخلو وكذا نقيض عدم
الغرق هو الغرق والكون في الماء اعم من الغرق فاذا حذف الخاص واورد بدله العدم حدثت المنفصلة
المذكورة وانما منعت الخلو خاصة لاستحالة الخلو من الشيء وما هو اعم من نقيضه لاستلزام رفع
العام رفع الخاص ولما جاز وجود العام بدونه وجود الخاص جاز وجود الطرفين وصدقهما معا ولم
يلزم منه اجتماع النقيضين قال وكل واحد من الاخريين ان اخذت شاملا للحقيقة كان بسيطا
والا فمركبة اقول مانعة الجمع ومانعة الخلو قد تفسران بما ذكرناه فيكونان مركبتين وقد تفسران بما هو اعم
من ذلك فيكونان بسيطتين بيان ذلك ان مانعة الجمع قد تفسر بما يحكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها
على الصدق مطلقا من غير التعرض لقيد اخر هو تخصيص احد الطرفين وح يكون اعم من الحقيقة
التي يحكم فيها بامتناع اجتماع جزئيها على الصدق والكذب ومن مانعة الجمع التي فسرناها به وقد تفسر بما
يحكم بامتناع اجتماع جزئيها على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب وهذا قيد زائد على ما فسرت به اولا فتخصصها
وخرجت الحقيقة ح عنها وتركبت فكانت بالتفسير الاول بسيطة عامة للحقيقة ولها بالتفسير الثاني ومانعة
الخلو تفسر بامرين احدهما التي حكم فيها بامتناع اجتماع طرفيها على الكذب وجواز اجتماعهما على الصدق
وهي التي فسرناها نحن به ولا تدخل الحقيقة تحتها ح لان الحقيقة وان وافقها الجزء الاول منها الا انها
محكوم فيها بامتناع اجتماع طرفيها على الصدق فيما نتفاح والثاني التي يحكم فيها بامتناع اجتماع طرفيها
على الكذب مطلقا من غير التعرض لقيد اخر فيكون ح اعم من الاولى ومن الحقيقة يكون بسيط
والاولى مركبة قال وتتلازم كل متصلتين مقدمهما واحد وتالياهما طرفا النقيض وهما مختلفان بالايجاب
والسلب اقول ذهب قدماء المنطقيين الى ان كل متصلتين توافقتا في المقدم والكم وتخالفتا في الكيف
وتناقضتا في التالي تلازمتا وتعاكستا مثاله اذا صدق كلما كان اب فجه صدق ليس البتة اذا كان اب

فليس

فليس ج د وبالعكس فهاتان متصلتان مقدمهما واحد وهو اب وتالياهما طرفا النقيض لان تالي
الموجبة ج د وتالي السالبة ليس ج د وهما طرفا النقيض وهما اعني المتصلتين مختلفتين بالايجاب والسلب
قالوا لانه لولا صدق السالبة على تقدير صدق الموجبة لصدق نقيضها واستلزم استلزام اب للنقيضين
وهما محالان ولولا صدق الموجبة على تقدير صدق السالبة لصدق نقيضها فيكون اب غير مستلزم
لشيء من النقيضين وهو مح والمتاخرون منعوا من الاستلزامين ودليل الاوائل ضعيف لجواز استلزام
المقدم الواحد للنقيضين وجواز عدم استلزام الشيء الواحد لكل واحد من النقيضين وهو الحق
قال ويشترط في اللزومية تعلق الايجاب والسلب باللزوم وفي السالبة الاتفاقية صدق المقدم
اقول ويشترط في التلازم المذكور بين الطرفين في اللزومية تعلق الايجاب والسلب باللزوم بمعنى ان
المتصلة الموجبة يستلزم سالبة اللزومية لا لازمة السلب اذا اتفقتا في المقدم والكم واختلفتا في الكيفية
وتناقضتا في التالي ويشترط في السالبة الاتفاقية صدق المقدم لان السالبة الاتفاقية قد يصدق
عن مقدم كاذب وتال صادق او كاذب والموجبة الاتفاقية انما يصدق عن صادقين واذا صدق
السالبة عن مقدم كاذب لم يمكن صدق الموجبة الناقصة لها في التالي والمخالفة في الكيف فلا بد من
اشتراط صدق المقدم في السالبة ليتم التلازم وهذا الشرط لا حاجة اليه لان التقدير ان التالي فيهما طرفا
النقيض فيبقى السلب متوجها الى سلب اللزوم واما مقدم السالبة الاتفاقية فانه بعينه مقدم موجبتها
لان التقدير اتحادهما فيكون صادقا قطعا قال ويلزم المتصلة اللزومية متصلة من نقيض
تاليها ومقدمها اقول المتصلة اللزومية الكلية يستلزم متصلة من نقيض تاليها ومقدمها
كقولنا كلما كان اب فجه د فانه يستلزم كلما لم يكن ج د لم يكن اب والا لصدق قد لا يكون ان
اذا لم يكن ج د لم يكن اب ويلزم قد يكون اذا لم يكن ج د فاب وينعكس الى قولنا قد يكون اذا كا
اب لم يكن ج د وهف وهذا بطريق عكس النقيض وسيجيء بيانه وانما قيدنا بالكلية لان الجزئية
لا يستلزم ما ذكر لانه يصدق قد يكون اذا كان هذا حيوانا فليس بانسان ولا يلزم قد يكون
اذا كان انسانا فليس بحيوان والمص لم يتعرض لهذا القيد ولا بد منه قال ومنفصلتان مانعة
جمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة خلو بالضد منهما اقول المتصلة اللزومية يستلزم
منفصلتين احدهما مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي كقولنا كلما كان اب فجه د يستلزم
اما ان يكون اب او لا يكون ج د دائما وانما يلزم لانه لو جاز الجمع بين اب وعدم ج د لكذبت المتصلة
اللزومية لاستلزام وجود المقدم وجود التالي وعدم التالي عدم المقدم الثانية مانعة الخلو

بالضدّ منها يعني من نقيض المقدّم وعين التالي فانّه يلزم من صدق المتّصلة المذكورة صدق
قولنا امّا ان لايكون اب او ج د مانعة الخلوّ لانّه لولا ذلك لجاز الخلوّ عن عدم اب وثبوت
ج د فيلزم جواز ثبوت اب وعدم ج د فيصدق الملزوم بدون اللّازم وهو مح قال
والمنفصلة متّصلة تتألّف من عين احد الجزئين ونقيض الاخر اقول قد بيّنّا ان اقسام
المنفصلة ثلثة احدها الحقيقيّة وهي تستلزم متّصلتين مقدّم كلّ واحدة منهما عين
احد الجزئين وتاليها نقيض الاخر ومتّصلتين اخريين مقدّم كلّ واحدة منهما نقيض
احد الجزئين وتاليها عين الاخر فانّا اذا قلنا العدد امّا زوج او فرد صدق كلّما كان العدد
زوجا فليس بفرد وكلّما كان فردا فليس بزوج وكلّما لم يكن العدد زوجا فهو فرد وكلّما لم يكن
فردا فهو زوج فانّ استحالة الجمع بين الجزئين يقتضي صدق المتّصلتين الاولتين واستحالة
الخلوّ عنهما تستلزم صدق الاخريين وثانيهما مانعة الجمع وهو تستلزم صدق المتّصلتين
الاولتين كقولنا الشيء امّا شجر او حجر فانّه تستلزم قولنا كلّما كان الشيء حجرا لم يكن شجرا وكلّما كان
شجرا لم يكن حجرا لاستحالة الجمع بين الجزئين ولمّا جاز الخلوّ عنهما وعدمه لم تستلزم عدم احد الجزئين
ثبوت الاخر ولا عدمه وثالثهما مانعة الخلوّ وهو تستلزم صدق المتّصلتين الاخريين كقولنا زيد
امّا في البحر وامّا ان لا يغرق فانّه تستلزم قولنا كلّما لم يكن في الماء فهو لا يغرق وكلّما غرق فهو
في الماء لاستحالة الخلوّ عن الجزئين ولمّا جاز الجمع بينهما وعدمه لم تستلزم ثبوت احد الجزئين
ثبوت الاخر ولا عدمه فقد ظهر انّ كلّ واحد من هذه المنفصلات تستلزم متّصلة مؤلّفة
من عين احد الجزئين ونقيض الاخر لكنّه في الحقيقيّة جاز ان يكون العين مقدّما وجاز
ان يكون تاليا لكلّ واحد من الجزئين فلزمها اربع متّصلات وفي مانعة الجمع العين لكلّ
واحد من الجزئين فلزمها اربع متّصلات وفي مانعة الجمع العين لكلّ واحد من الجزئين
مقدّم لا غير فلزمها متّصلتان وفي مانعة الخلوّ النقيض لكلّ واحد منهما مقدّم لا غير
فيلزمها متّصلتان انتهى وما ذكره المص شامل لهذه المتّصلات اجمع قال واجزاء المنفصلة
قد تزيد على اثنين اقول هذا ظاهر في مانعة الجمع كما تقول الشيء امّا حجر او شجر او حيوان
لانّا نحذف منه النقيض ونذكر ما هو اخصّ منه وفي مانعة الخلوّ كما تقول الشيء امّا ان لا يكون
حجرا او لا يكون شجرا او لا يكون حيوانا وامّا الحقيقيّة فان عني بها ما يمنع الجمع بين كلّ واحد

من اجزائها

من اجزائها وبين الاخر وما من جزئين لانّ الجزء الثالث ان صدق مع احد الجزئين بطل منع الجمع
والّا بطل منع الخلوّ وان عني بها ما يمنع الجمع فيها بين ايّ جزء كان بينها وبين الاخر وتمنع الخلوّ
عن جميعها امكن تركيبها من جزئين او ثلثة الى ما لا يتناهى كقولنا العدد امّا زائد او ناقص
او مساو والاشكال امّا مثلّث او مربّع او مخمّس الى ما لا يتناهى وهذا التثليث انّما يحدث من
انقسام احد جزئي المنفصلة الحقيقيّة الى قسمين وانقسام احدهما الى الاخر الاقسام قال واذا
تركّبت اداة السلب مع لفظ محصّل صيّرته معدولا كقولنا لا انسان فاذا جعلت جزء قضيّة
وخصوصا محمولها صارت معدولة فتقارب السالبة الّا انّ السلب في احدهما داخل على
الرابط رافع للايجاب وفي الاخر بخلافه اقول لمّا كانت الدلالة اوّلا انّما هي على الامور الثبوتيّة
وبواسطتها على الامور العدميّة كان من الواجب اذا قصدنا الدلالة على الامور العدميّة
ان نورد الالفاظ الثبوتيّة ونعدل عنها باداة السلب الى تلك الامور الغير الثبوتيّة
فان كانت تلك الامور انّما يدلّ عليها بالفاظ مؤلّفة كالقضايا فلتضف اداة السلب
اليها كما في القضايا السالبة وان كانت انّما يدلّ عليها بالفاظ مفردة فلتتركّب اداة
السلب مع تلك المفردات الثبوتيّة كقولنا لا انسان وحكم هذا التركيب حكم المفردات
لانّا قد جعلنا حرف السلب جزءا من المفرد ويسمّى معدولا والقضيّة التي تشتمل على مثل هذا
تسمّى معدولة لانّه منسوبة الى العدول والخالية عنه محصّلة فاذا جعل هذا المركّب من حرف السلب
واللفظ المحصّل جزءا من القضيّة صحّ ان يكون موضوعا وتسمّى معدولة الموضوع كقولنا لا انسان
جماد وان يكون محمولا وتسمّى معدولة المحمول كقولنا الانسان لا جماد وان يكون جزئيهما
وتسمّى معدولة الطرفين كقولنا اللاانسان لا ناطق واذا اطلقت المعدولة سبق الى
الذهن معدولة المحمول لكثرة استعمالها دون الباقيين وح تقارب السالبة لسلامة
موضوعها عن السلب ووقوعها في جانب المحمول فيهما الّا انّ الفرق بينهما من حيث اللفظ ومن
حيث المعنى امّا من حيث اللفظ فتقديم حرف السلب على الرابط وتاخّره عنها فانّ السلب ان تقدّم
على الرابطة كقولنا الانسان ليس هو بحجر كانت القضيّة سالبة لانّها سلبت الرابط وان تاخّر